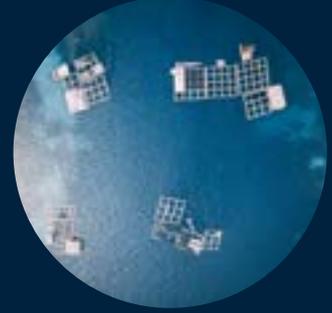


معلومات موجزة لمتخذي القرارات البيئية



تشمل الأغذية البحرية الحيوانات المائية والنباتات والطحالب التي يتم استزراعها وصيدها من المياه العذبة والبيئات البحرية.

تعد النظم الغذائية من المساهمين الرئيسيين في التغيير البيئي - من خلال التلوث وتغيير استخدام الأراضي وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري واستخدام المياه العذبة والموارد الأخرى. يمكن أن تكون الأغذية البحرية جزءًا مهمًا من حلول النظم الغذائية المستدامة من خلال تقليل الأثر البيئي لأنظمة التغذية الغنية بالعناصر الغذائية وتقليل الضغوط على النظم الأرضية التي تعاني من الضرائب الباهظة. تحتاج أنظمة الأغذية البحرية أيضًا إلى أنظمة بيئية مائية صحية لتقوم بوظيفتها، وبالتالي فهي من أهم الجهات المستفيدة من الإدارة البيئية وسياسات المناخ. يمكن أن يؤدي دمج الأطعمة البحرية في الإدارة البيئية إلى خلق فرص ليس فقط للنهوض بالأهداف البيئية ولكن أيضًا بالأهداف الاقتصادية والتغذوية والاجتماعية، مما يساعد الحكومات على مواجهة تحديات متعددة في وقت واحد.

3. تتمتع الأطعمة البحرية عمومًا ببصمة بيئية أقل من الأطعمة البرية من مصادر

حيوانية، وهناك فرص لتحسين الأداء بشكل أكبر.

إن الاستزراع المائي القائم على التغذية والذي يشمل أنواع أحبارية شائعة مثل أسماك الشبوط "الكارب"، والقرموط، والبطي، والسلمون، والتراوت - يحتوي على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والمغذيات ومستويات الاستهلاك الأراضي والمياه على قدم المساواة مع تربية الدجاج، الذي يعد المصدر الأرضي الأكثر كفاءة لإنتاج البروتين الحيواني. يمكن تقليل البصمات البيئية عن طريق التحول إلى الأنواع الأقل تأثيرًا. تنتج عن الاستزراع المائي غير القائم على التسمين انبعاثات ضئيلة ويمكنها أن تحسن جودة المياه - على سبيل المثال، تربية ذوات الصدفتين والأعشاب البحرية. تمثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن صيد سمك الرنجة ربع الانبعاثات الناجمة عن صيد السمك المقطوح. قد يجدي تحسين الأنظمة الموجودة نفعًا أيضًا. يمكن أن يؤدي استخدام معدات بخفض استهلاكها من الوقود مثلًا إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في بعض مصائد الأسماك بنسبة 7.1٪. يمكن أن يؤدي تقليل استخدام العلف والتحول إلى مدخلات لا تعتمد على إزالة الغابات إلى تقليل الانبعاثات الناجمة عن الاستزراع المائي بمقدار النصف. هناك حاجة إلى إجراء مزيد من التحسينات الإدارية لمعالجة التحديات المنتشرة مثل الصيد الجائر والاستخدام المفرط للمضادات الحيوية.



الحقائق الرئيسية والنتائج

1. يمكن للأطعمة البحرية أن تلعب دورًا رئيسيًا في إنشاء نظم غذائية أفضل صحياً وأكثر استدامة.

يتم صيد وحصد أكثر من ٢٥٠٠ نوع حيواني أو مجموعة من الأنواع من الأطعمة البحرية - حوالي ٩٦ مليون طن من مصائد الأسماك الطبيعية و ٨٢ مليون طن من الاستزراع المائي. تعد هذه الأنواع المتنوعة مصدرًا غنيًا للتغذية المستدامة بأسعار معقولة، وتوفر البروتين والمغذيات الدقيقة الأساسية وأحماض أوميغا ٣ الدهنية. إن الحفاظ على تنوع النظم الغذائية البحرية وتعزيزه - ليس فقط فيما يتعلق بالأنواع الأحبارية ولكن أيضًا من طرق الإنتاج والجهات الفاعلة والأسواق - يمكن أن يعزز سبل العيش ويعزز مرونة النظام الغذائي.

2. تعد النظم الإيكولوجية المائية الصحية عاملاً أساسية لحفظ أنظمة الأغذية البحرية وتوسيعها.

توجد مجموعة من عوامل الإجهاد المحلية تهدد الإنتاجية، جودة وسلامة الأطعمة البحرية وتشتمل أمثلة هذه العوامل على تفكك الموائل وتدهورها بسبب التلوث الحضري والصناعي والزراعي - والضغوط العالمية - مثل ارتفاع درجة حرارة المياه وتحمض المحيطات وارتفاع مستوى سطح البحر والعواصف وتغيرات هطول الأمطار الناتجة عن تغيير المناخ. هناك حاجة إلى تنفيذ استثمارات هائلة في التكيف والمرونة لضمان مساهمات الغذاء البحري المستدامة في ظل تغيير المناخ، لا سيما في إفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والدول النامية الجزرية الصغيرة - لا تعود بالنفع على هذه المناطق فحسب، ولكنها تدعم عالمًا مترابطًا بشكل عام.

3. دمج الاستثمارات في أنظمة الأغذية البحرية في استراتيجيات المناخ الوطنية. يمكن أن يكون تعزيز التحول نحو الأغذية البحرية وتحسين ممارسات الأغذية البحرية جزءًا مهمًا من الحلول المناخية والمساهمات المقررة وطنياً. ستحتاج خطط التكيف الوطنية أيضاً إلى تلبية احتياجات التكيف لدى أنظمة الأغذية البحرية. يمكنها التركيز على تنوع النظام الغذائي - البحري والأخضر - كمصدر للمرونة والتكيف.

4. استكشاف الفرص لتبسيط اللوائح والخدمات المالية لتعزيز الوصول والابتكار من قبل الجهات الفاعلة الصغيرة. يمكن للسياسات واللوائح البيئية الحصرية أو الضيقة النطاق أو المعقدة أن تمثل عائقاً أمام استدامة أي قطاع صغير متنوع وقابل للتكيف. يمثل الإدماج الفعال للجهات الفاعلة الصغيرة وتمكينها - بما في ذلك النساء ومجتمعات السكان الأصليين والفئات المهمشة الأخرى - في الإدارة البيئية يمكن تحسين فعالية السياسات البيئية وتحسين نتائج النظام الغذائي.

5. دمج الأغذية البحرية في حوض النهر والمنطقة الساحلية وإدارة المحيطات. تعتبر الأغذية البحرية مصدرًا مهمًا للتغذية ولتوفير فرص العمل، ولكن إدارة مصايد الأسماك والاستزراع المائي غالبًا ما تكون معزولة عن إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك مستجمعات المياه والمحيطات. يمكن أن يساعد تحسين التنسيق بين الوكالات في ضمان أن تدعم سياساتها نتائج الأمن الغذائي وسبل العيش التي تعتمد على النظم الإيكولوجية المائية.

4. تعد الجهات الفاعلة الصغيرة بمثابة محرك نظم الأغذية البحرية. يتطلب تعزيز مرونة عملياتها وأدائها البيئي دراسة ودعمًا مخصصين. تشكل الجهات الفاعلة الصغيرة حوالي ٩٠٪ من الوظائف في مصايد الأسماك وتنتج معظم الأغذية البحرية المخصصة للاستهلاك البشري. تتباين الجهات الفاعلة الصغيرة على نطاق واسع في أصولها وقدراتها ودرجة تخصصها والتحديات التي يواجهونها. يمكن لزيادة الوعي لدى مجموعة من الجهات الفاعلة الصغيرة أن تدعم تطوير السياسات والخدمات المناسبة لتعزيز القدرة على التكيف.



الإجراءات العملية الموصى بها

تقوم جميع الجهات الفاعلة - الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني - بأدوار على مستويات متعددة، تتراوح تلك الأدوار بداية من المبادرات المحلية ووصولاً إلى الاتفاقيات الدولية. قد يأخذ صانعو القرارات البيئية الإجراءات التالية في الاعتبار لتحقيق الاستفادة من إمكانات الأغذية البحرية:

1. مراعاة تأثيرات التلوث المائي على أنظمة الغذاء البحري عند تقييم السياسات واللوائح والإعانات. إن انجراف الأسمدة والمعادن الثقيلة ومبيدات الآفات والبلاستيك ومياه الصرف الصحي والمضادات الحيوية من المدن والمزارع يهدد إنتاجية الاستزراع المائي ومصايد الأسماك الطبيعية وسلامة الأغذية التي تنتجها. يمكن للاستثمارات التي يتم إجراؤها في مجال الحد من التلوث ومراقبته وتخفيفه أن تحمي مساهمات الأغذية البحرية في الصحة والاقتصاد والثقافة.

2. استخدم البرامج واللوائح البيئية لتحسين الممارسات وتحفيز الإنتاج الأقل تأثيرًا.

تتمتع أنظمة إنتاج الأغذية البحرية بإمكانية أن تكون إيجابية للطبيعة، وتحمي النظم البيئية لأنها تحقق قيمة غذائية ونقدية للأسواق. يمكن لوضعي السياسات البيئية العمل مع مديري مصايد الأسماك والاستزراع المائي لتقليل الآثار البيئية لأنظمة الإنتاج الحالية ولتحفيز التحول إلى أنظمة أكثر استدامة، بالتعاون مع الجهات الفاعلة على طول سلاسل التوريد لإنشاء البنية التحتية للسوق وطلب المستهلكين لتوفير خيارات أكثر استدامة.

تتألف مبادرة Blue Food Assessment من مئة عالم من أكثر من 25 مؤسسة في مختلف أنحاء العالم. وأبرز المؤسسات العلمية المشاركة فيها مركز Stockholm Resilience Centre (مركز ستوكهولم لدراسات تعزيز القدرة على التكيف) التابع لجامعة ستوكهولم (Stockholm University) ومركز Center for Ocean Solutions (مركز دراسات حلول المحيطات) ومركز Center on Food Security and the Environment (مركز دراسات الأمن الغذائي والبيئية) التابعان لجامعة ستانفورد (Stanford University) أما الشريك المؤثر البرز فهو مشروع EAT.